مدرسة التاريخ الاستعماري
بـين
الايديولوجية والموضوعية
حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر

جمال قنان

شهدت الدراسات التاريخية في الجزائر انطلاقة نسبية منذ قرابة ربع قرن، وتركز اهتمامها أساسا بالموضوعات التي تتعلق بالتاريخ الوطني، ويلاحظ على هذه الدراسات أنها في مجملها تحمل تأثيرات مدرسة التاريخ الاستعماري، الفرنسية، ومتأثرة بالقوالب والصيغ والاتجاهات التي أعطتها للدراسات التاريخية في بلادنا.

ويبدو أن الوقت قد حان لالقاء نظرة نقدية على أعمال هذه المدرسة للتعرف فيما إذا كانت الأسس التي وضعتها للدراسات التاريخية للجزائر هي أسس صالحة يمكن اعتمادها والبناء عليها وتوسيعها بتطويرها، أم أنها أسس غير صالحة كلية أو صالحة في بعض جوانبها يمكن اهمال الغير الصالح والاحتفاظ بالباقي؛ وباختصار يجب وضع حوصلة لهذه التركة الفكرية وتقييمها. وهذه الحوصلة هي من الضرورات القصوى في المرحلة الراهنة، وعليها يتوقف توظيف جهود البحث في الحاضر والمستقبل توظيفا إيجابيا مفيدا يساهم في حركة التطور العامة للمجتمع.

ولكن قبل مواجهة أعباء هذه المهمة علينا أن نتسائل فيما إذا تتوفر لدينا الشروط الموضوعية، كفيلة لتحقيق هذا الهدف الكبير والثقيل في نفس الوقت. وهل لدينا من الامكانيات البشرية والوسائل المادية ما يسمح بالتطلع الى هذه الغاية؟ وإذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية الاحصائية ومن جانبها البشري، فإننا نجد أن الجامعات

الوطنية تتوفر اليوم على بضع مئات من الباحثين في مختلف درجات التأهل والخبرة، هم قادرين موضوعيا على تحمل هذا العبء والبدء في تحقيق هذه الغاية. ومن ناحية الامكانيات والوسائل، فإن العقبة الكبيرة التي تجابه الباحث، وتشل نسبة عالية من قدراته وامكانياته تتمثل في التوثيق. وهي صعوبة تبدو في الفترة الراهنة عسيرة الحل ومرتفعة التكاليف. والحلول الوسطى المقترحة لتذليلها أثرت وستأثر بدون شك في نوعية ومستوى الدراسات التي تنجز. وبالرغم من هذا، فإننا نعتقد أن الباحثين الجزائريين قادرين على تخطي القوالب وآفاق مدرسة التاريخ الاستعماري على الأقل، ينبذ وصايتها الضمنية على الدراسات التاريخية في البلاد وفتح آفاق جديدة أمام البحث التاريخي لم تطرقها ولم تكن تدخل ضمن محاور اهتماماتها. ومن المفيد الملاحظة بهذا الصدد، أن التعاون في هذا الميدان (الدراسات التاريخية) خاصة في جانبه المعنوي والتوجيهي لن يكون ذا جدوى ان لم يؤد الى عرقلة جهود الباحثين المحليين في سعيهم نحو هاته الآفاق الجديدة.

قد يبدو ربما للبعض، أننا نطرح اشكالية هي غير قائمة ونتصور شيئا هو محض افتراض وليس حقيقة فعلية راسخة، وهل يوجد ما يسمى بمدرسة التاريخ الاستعماري، فعلا؟ إذ أن هذا التشخيص قد يبدو مستهجنا ومتحيزا في منظور أن البحث التاريخي هو بحث علمي، وما دام كذلك فهو لا يحتمل هوية ولا تشخيصا، اننا لا نعتقد أننا اليوم في حاجة الى تدليل على وجود هذه المدرسة فهي حقيقة ناصعة ليس من الموضوعية ولا من النزاهة نكرانها ونفيها. ونلاحظ بهذا الصدد أننا نميز بين المدرسة الفرنسية في التاريخ التي لا يمكن نكران فضلها في خدمة التاريخ العام بوجه عام والتاريخ الأوروبي بصفة خاصة. واننا محتارين ومتأسفين في نفس الوقت، عن انعدام امتداد تأثيرات هذه المدرسة إلى الدراسات التاريخية التي تخص الجزائر. إذ نلاحظ أن هناك نوع من القطيعة وانعدام التواصل بين المدرستين في أساليب عملها وطرق معالجتها لقضايا التاريخ، ليس هنا محل تعميق هذه الظاهرة وتفسير أسبابها، فاختلاف ظروف النشأة لكليهما هو واحد من الأسباب الهامة التي ميزتهما عن بعضهما البعض.

إن الصفة البارزة والمسيطرة في مدرسة التاريخ الاستعماري هي كونها

مدرسة تحمل طابعا ايديولوجيا بالدرجة الأولى قبل الصفة العلمية. لقد طغى الطابع الايديولوجي على أعمالها منذ النشأة وواكب هذا الطابع مسيرتها عبر الزمن على مدى أربعة أجيال. ونعتقد أنها الآن في طورها الأخير قبل استيعابها من طرف المدرسة الفرنسية لانتقاء الظروف الموضوعية التي أوجدتها.

ويبدو أنه من الضروري توضيح ما نقصده بصفة الايديولوجية التي تتصف بها مدرسة التاريخ الاستعماري. فهذه الكلمة تحتمل كثيرا من الالتباس وتحتوي على قسط من الغموض لا يساعد على تحديد المفهوم الدقيق للمدلول الذي نقصده منها. كما أنها تثير عددا من الاعتراضات عند استعمالها دون تحديد مدلولها في الظرف الذي تلتصق به، ونقصد بكلمة ايديولوجية مجموع الأحكام المسبقة والآراء المبدئية والنظرة المتحيزة لبلد أو حضارة أو تاريخ مجتمع ما، وتوجيه الأبحاث في اتجاه تأكيد الآراء والأحكام المسبقة هاته. هذا عن جانبها المبدئي أما جانبها السلوكي والميداني فيتجلى في سعيها لتهميش المجتمع الجزائري وتحجيمه وتقليصه في أضيق نطاق، ليس فقط بالنسبة لفترة الاحتلال وانما أيضا بالنسبة لجميع فترات التاريخ عبر العصور[1]. وقد يبدو أن هذا نوع من التحامل ما لم يستند على أدلة يمكن رصدها ومعاينتها. وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد. وقبل ذلك، فإن القاء نظرة سريعة على ظروف نشأتها والعناصر المكونة لها في البداية ثم تطورها في اتجاه معين، سيساعد بدون شك على فهم الدوافع التي تسببت في تحريف مسيرة هذه المدرسة المفترض أن تكون علمية وموضوعية.

يمكن أن نقول بأن الفترة الواقعة بين عامي 1830 ـ 1880 هي الفترة التي سجلت بدايات ظهور هذه المدرسة في الدراسات التاريخية الجزائرية. وهي ككل نشأة ضمنت في أكنافها تعددا في اتجاهات وتفرعا في الاهتمامات والأهداف التي يبدو عليها شدة تأثير المحيط اللحظي والاحتياجات الميدانية القائمة على أعمالها وطبعها

(1) للتعرف على حوصلة أعمال مدرسة التاريخ الاستعماري وانجازاتها التي تخص الجزائر، راجع : Histoire et historiens de l'Algérie 1830-1930, Paris, 1931, 426 p. أنظر على الخصوص المدخل الفصول 1. 5. 10. وحود الأعمال التي أنجزت بعد عام 1930 أنظر Revue Africaine العدد الخاص بالعيد المئوي لجمعية التاريخ الجزائرية 1956 ص.ص. 5ـ190.

بهذه الخصوصية التي ميزت فترة النشأة هاته عن الفترة التالية. كما أن التركيبة البشرية لعناصرها كان هو الآخر عاملا مؤثرا في صياغة هذه النشأة بالشكل الذي ظهرت عليه. وبالرغم من هذا التنوع من صنع ذلك فإننا نلاحظ أن أعمالها تلتئم في خطوط محورية ونقاط ارتكاز مشتركة تصب فيها منذ هذه الفترة. ومما يجدر الإشارة اليه وملاحظته أن مدرسة التاريخ الاستعماري في مرحلة نشأتها لم تكن موضع المؤرخين المحترفين وانما هي نتاج عناصر جاءت من آفاق مهنية مختلفة وذات مستويات تعليمية هي في المعدل تتراوح بين متوسطة إلى ضعيفة وليس إلى أعلى. فقد تشكلت في البداية أي نواتها الأولى من مترجمين معظمهم ذوي مستوى تعليمي محدود جدا ونسبة كبيرة من بينهم ليسوا بالفرنسيين، فعلى عاتق هؤلاء وقع، في البداية، عبء تعريف قوات الاحتلال والادارة الاستعمارية بالمجتمع الجزائري وبمؤسساته وثقافته وتاريخه، ثم اتسعت دائرة النشأة لتشمل العسكريين وخاصة أولئك المهتمين منهم بالشؤون الأهلية والإداريين المباشرين للشؤون الجزائرية وحتى بعض المسؤولين على المصالح الفنية التي لها علاقة بالإدارة الجزائرية.

قد يقال ان الكلام عن الاحتراف والإشارة الى المورخ المحترف، كما هو متعارف عليه اليوم، في هذا الوقت المبكر هو شيء سابق لاوانه وأن هذا الشرط كان لا يتوفر في التأليف التأريخي حتى في أوروبا نفسها في هذا العصر. وإذا كنا لا نجادل في حقيقة هذا فإننا نلاحظ فقط بأنه إذا كان المنهج التاريخي لم يستكمل بعد أدواته فانه قد خطا خطوات مهمة في هذا الاتجاه في الفترة نفسها. وأن أهم مكسب حققه في هذا المجال هو تطويره لتقنية نقد النص وتنويع وسائل استقصائه واستنطاقه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فانه قد تأكد منذ هذا الوقت مبدأ أساسي في البحث التاريخي الذي يقضي بعدم المجازفة في القاء الأحكام والتسرع في اثبات النتائج قبل استكمال توفر الشروط الضرورية التي تسمح بالتعامل مع الوقائع والأحداث على هذا المستوى. وهذه المبادئ لم نلاحظها لدى هذه المدرسة في مرحلة نشأتها هاته. كما أن هناك جانب آخر يتعلق بنوعية التأهل وكذلك المؤسسات التي تفرز الكفاءات التي تتهيأ للدخول في هذا المضمار. ومن هذا الجانب، فإننا نلاحظ أن هناك فرقا كبيرا في المستوى بين الكفاءات التي سخرت نفسها لخدمة التاريخ في أوروبا والتي اقتحمت هذا الميدان في المستعمرات.

وبالرغم من هذه النقائص التي أشرنا الى بعض منها وهي أهمها في نظرنا ومع ذلك فأننا قد نكون متحاملين إذا اعتبرنا أن أعمال مدرسة التاريخ الاستعماري في مرحلة النشأة كانت كلها سلبية وغير مفيدة. فالجانب الإيجابي يتمثل في نظرنا في عنصرين: أولها توسيع دائرة التوثيق ليشمل جمع المادة حول الجزائر والمجتمع الجزائري في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من جوانبه المختلفة، وهذا بقطع النظر عن كون المادة المجمعة تكتسي طابع التحيز في بعض المجالات، ولكن نظرا لتنوعها وتعدد مصادرها فإن الباحث يستطيع الاستفادة منها إذا أحسن التعامل معها وعرف كيف يستغلها . والعنصر الثاني يتمثل في توسيع دائرة الاهتمام ليشمل العصور التاريخية المختلفة ولم تقصر جهودها على عصر أو فترة معينة كما حدث بعد ذلك، وليس من قبل الصدفة أن نلاحظ أن معرفتنا لتاريخ الجزائر في العصر الحديث كانت حتى إلى وقت قريب لا تزال تعتمد بالدرجة الأولى على ما كتبه جيل النشأة هذا، عنه.

بعد عام 1880 نلاحظ أن هناك تطورا نوعيا طرأ على هذه المدرسة والتي نقلها من مرحلة النشأة الى مرحلة النضج. وبهذا الصدد فمن الضروري أن نشير الى المساهمة الكبيرة التي قدمها المعربون في النقلة النوعية هاته في بداية هذه المرحلة على الخصوص. لقد فتحت هذه المساهمة مضمار البحث التاريخي على مصراعيه، وتحددت ضمنيا بعض المقاييس ووضعت بعض الشروط التي يجب أن تراعى في مؤهلات واستعدادات من يتصدى للاهتمام بالبحث التاريخي للخروج بدراساته من مرحلة الهواية أو الضرورة الوظيفية إلى مرحلة أكثر نضجا تستدعي الاحتراف والتخصص. وكان من نتائج التركيز على صفة التخصص، أن تقلص نفوذ المعربين فيها وتأثيرهم عليها، بحكم طبيعة تأهلهم واهتماماتهم، وجدوا أنفسهم وكأنهم أقلية غير مؤثرة وسط تيار قوي ينمو بسرعة داخل المدرسة، الذي يتجه نحو التخصص وتحديد مجال اهتمام الطرفين.

ويواكب هذا التطور من الناحية السياسية تبني سياسة الادماج وفرنسة الجزائر التي اعتمدتها الجمهورية الثالثة. ان تشجيع الاهتمامات بالتراث الفكري والحضاري للمجتمع الجزائري وما يتطلب ذلك من تشجيع اللغة العربية والنهضة بثقافتها وآدابها

سيشكل حاجزا أمام أهداف هذه السياسة وبالتالي يجب وضعها على الهامش وتقليص دورها في أضيق الحدود الممكنة تمهيدا لمحوها وطمس معالمها في المستقبل، فالمدرسة وعنصر الزمن كفيلان بتحقيق هذه الغاية.

وعند أواخر القرن سنلاحظ ظهور المؤرخين المحترفين الأوائل من أتباع هذه المدرسة. وهم الذين سيقع على عاتقهم استكمال بنائها بالكيفية التي هي عليه الآن. وهم الذين يستجرأون على اقتحام ميدان التأليف (العلمي) حول تاريخ الجزائر دون الشعور بنقص الأدوات التي بين أيديهم للقيام بهذه المهمة على خير وجه والتي أهمها بالنسبة لتاريخ الوسيط اتقانهم للغة العربية . لقد اعتقدوا أنهم مؤهلين لذلك لمجرد أن أصبحت بين أيديهم تراجم غير دقيقة لبعض الحوليات ولعدد قليل من المؤلفات التاريخية، ولم يشعروا في أي وقت بأي نقص من هذا الجانب. وحتى أن وجد هذا الشعور في ضمائر بعض منهم فانه لم ينعكس إيجابيا على الأعمال التاريخية التي أنجزوها.

عند هذه المرحلة من الطرح، قد يبدو ضروريا التعرف على مواقف هذه المدرسة من قضايا التاريخ الوطني. وسنقتصر فقط على بعض من هذه القضايا التي تخص تاريخ الجزائر المعاصر، وهذا لا يعني أن هذه الاتجاهات تقتصر فقط على الفترة المعاصرة ولا تشمل العصور والفترات الأخرى. إذ هي في الحقيقة مواقف محورية ثابتة في تعامل هذه المدرسة مع قضايا تاريخ البلاد في جميع العصور، على أن لكل عصر خصوصياته وطبيعته جعلها تعمد الى صياغة قوالبها ومفاهيمها وفق طبيعة كل عصر. ونلاحظ من جهة أخرى أننا لن نعمد الى تشخيص هذه المواقف والاتجاهات لانها ليست اتجاهات لافراد معزولة غير مؤثرة بل هي مواقف مدرسة ، والمستثنى عنها هو القليل والغير المؤثر. وهي لا تعدو كونها مجرد بدايات محتشمة لمحاولات التعامل مع وقائع التاريخ بروح أكثر تجردا وأقل تحيزا لكنها سرعان ما جرفها التيار العام السائد أو أسدل عليها ستار النسيان وهذا يعني أنها لم تؤثر في أعمال هذه المدرسة وانجازاتها.

ومما يثير الانتباه حقا، تمادي هذه المدرسة على نكران الهوية الوطنية للجزائر ونفي وجود أي مؤشر عنها عند احتلال فرنسا للبلاد والتأكيد على أن هذه الشخصية

لم تبدأ في البزوغ الا عند نهاية الحرب العالمية الأولى وقد كان لفرنسا حسب ادعائها بعض الفضل في بعث هذه الشعور بالشخصية الوطنية،وهذا الموقف يشكل اتجاهات تبنتها على مر أجيالها المتعاقبة. وإذا ما حاولنا أن نتعرف على الأسس والبراهين التي اعتمدتها في تأكيد هذا الموقف والدعوة له الى أن أصبح الجزائريون أنفسهم، ومن المتعلمين، يرددونه الى وقت قريب وربما لا يزال البعض يردده حتى الآن فاننا نفاجئ عندما نكتشف أنه لم يكن يستند على أي أساس علمي. فهو لم يستخرج لا من الدراسة المتمعنة للوثائق الدبلوماسية الجزائرية ولا على انتاج الجزائريين الفكري. إذ يكفي استعراض نماذج من الرصيدين أو من رصيد واحد لاثبات عكس ذلك. فنحن إذن في هذه المسألة أمام موقف كان في الأصل سياسيا ثم تحول إلى مبدأ ايديولوجي. ورددته أجيال من المؤرخين كل أخذ على عاتقه مهمة تغليفه بأدبيات هي أقرب الى المشقشقة اللفظية منها للمعالجة العلمية ليكون أكثر تأثيرا وأسهل قبولا وقد بالغ بعضهم في هذا المجال الى درجة التنطع الغير المسؤول عندما كتب مؤكدا أن الجزائر هي من صنع فرنسا، وقد كانت شيئا سديميا مجهول الهوية حتى أن اسمها كان منحة منها.

إن موقف هذه المدرسة من المجتمع الجزائري ومن ثقافته ومؤسساته وتقاليده وباختصار من كل مقوماته، لم يكن اوفر حظا من موقفها من الشخصية الوطنية، على أننا نلاحظ أن طريقتها في التعامل مع هذه الجوانب تختلف عن تلك التي اتبعتها في المسألة السابقة. لقد حلت روح التعالي والنظرة من الأعلى حمل النكران، لقد سيطر عليها النظرة الاوروبيانية المركزية للأشياء واعتبار أن الحضارة الأوروبية هي الحضارة الإنسانية المثلى التي يجب أن تنضوي تحتها الانسانية كلها وما عداها من الحضارات هي نماذج متخلفة غير صالحة وقد عفى عليها الزمن. ومن الضروري أن نشير بهذا الصدد أن النظرة الأوروبيانية المركزية هي نظرة غير علمية لكونها غير تاريخية لأنها تتجاهل عنصر التطور في الحركة التاريخية في داخل الحضارة الأوروبية نفسها. فالتاريخ المقارن للنظم والمؤسسات يزعزع هذه الرؤيا من أساسها. هذه النظرة التي هي محل مراجعته الآن، كانت حتى إلى وقت قريب تتمتع بسلطة معنوية هائلة وقوة تأثير ضخمة ليس في أوروبا وحدها وانما في جميع مناطق العالم الأخرى.

لقد أدّى الانجرار وراء هذه النظرة إلى ارتكاب أخطاء كبيرة في فهم تاريخ الشعوب الغير الأوروبية والحاق تشويهات خطيرة بماضيها وتراثها وحضاراتها.

وبالطبع ، لقد تعرض تاريخ الجزائر الحضاري لكثير من التشويه وسوء الفهم الناجم عن هذه النظرة الايديولوجية وزاد عليها تأثير تلك الحساسيات الخاصة القائمة بين الإسلام والمسيحية من جهة وبعلاقات الجزائر بأوروبا والمتوسطية منها بشكل خاص من جهة ثانية.

وبالنسبة لهذا العنصر الأخير، أي عنصر الحساسية الخاصة فأننا عندما نتصفح أعمال هذه المدرسة نخرج بانطباع غريب ومستهجن اذ يستبد بنا الاحساس بالشعور بأن عملها يشوبه نوع من الرغبة في تصفية حساب قديم وليس دافعه الحرص على اكتشاف حقائق تساعدها على فهم المجتمع الذي وضعته الأقدار تحت رحمة فرنسا. وفي هذا الصدد، نريد أن نلفت الانتباه بكوننا لا نلقي الكلام على عواهنه كما أننا مدركين كل الادراك لقيمة ومسؤولية كل كلمة تقال في هذا المجال. فرغبتنا في تسمية الأشياء بأسمائها وحرصنا على توضيح الرؤيا في مجال لا يختلف على أهميته اثنان هو الذي جعلنا نقول ما نعتقده حقائق والتي لم نصل اليها بدافع الحماس ولا نتيجة للرغبة في التحامل.

لقد عمدت هذه المدرسة الى محاولة طمس مآثر الشعب الجزائري وأمجاده عبر التاريخ لنكران وجوده ذاته ومنازعته حقه في أن يكون له تاريخ وماض مثل أي شعب ، ولقد بذلت كل ما في وسعها في هذا المجال لدعم جهود سياسية الاحتلال الرامية الى طمس معالم شخصيته ومقوماته بتقديم «الأدلة والحجج العلمية» على انعدام هذه المقومات عبر التاريخ وتسهيل مهمة الادارة الاستعمارية الهادفة إلى تحويل شعب بكامله من حالة مجتمع الى أفراد مدجنين. وكما مهملا لا يستحق الإشارة اليه أو تلمس ماضيه الا بالقدر الذي تدعو اليه الحاجة في منظور علاقاته بالمستوطنين أو بإدارة الاحتلال.

هذه بعض نقاط ارتكاز في عمل مدرسة التاريخ الاستعماري وهي كما تبدو وكما هي في الواقع ليست نابعة من احتياجات البحث العلمي ومتطلباته وليست

ناجمة عن الرغبة في اثراء المعرفة التاريخية وتطويرها ، وانما هي مسلك يهدف الى تحقيق غايات سياسية مكشوفة ومصرح بها.

وقبل أن نشير الى بعض الملاحظات تتعلق بجوانب النقص في منهج عمل هذه المدرسة نريد أن نوضح بأننا لا ننكر كل قيمة للأعمال التي أنجزتها وبصفة مطلقة. فالشيء الذي توخيناه من وراء الإشارة الى بعض السلبيات هو لفت الانتباه والتأكيد على ضرورة تجاوز المنهج والآفاق التي وضعته للدراسات التاريخية في البلاد. ومع هذه الملاحظات نستطيع أن نقول بكونها تركت لنا رصيدا لا يستهان به من الدراسات والأبحاث حول الاستيطان الأوروبي في البلاد وعن الاحتلال ومراحله وسياسته وتطور مؤسساته وباختصار عن كل الجوانب التي تخص الوجود الأجنبي، سواء في شكله العسكري والسياسي والاداري أم في شكله الاستيطاني والثقافي. وهذا في حد ذاته يشكل مساهمة معتبرة في اثراء المعرفة التاريخية خلال فترة الاحتلال هاته ونضيف الى هذه الانجازات، الكمية الهائلة للمادة الوثائقية المحفوظة وأدوات البحث المتنوعة التي هيأتها وجعلتها في متناول الباحثين، بحيث نستطيع القول بأن النقص الذي لاحظناه في أعمالها التاريخية ربما يجد ما يوازيه في العمل الوثائقي الضخم الذي أنجزه مؤرخون وموثقون من تلامذتها.

إن النقص الذي يلاحظ في منهج عمل مدرسة التاريخ الاستعماري يمكن حصرها في العناصر التالية: التركيز على بعض الجوانب لبعض الفترات واهمال الباقي، الاختيار وتفصيل بعض أدوات البحث عن الأخرى أو اهمال هذه الأخرى بعدم ذكرها أو بتجريحها وتسفيهها عند ذكرها ، والتجرأ على كتابة تاريخ عصر أو عصور بكاملها وفق قالب تم رسمه مسبقا لصب الوقائع والاحداث فيه صبا. الاهمال الخطير للجانب الوثائقي الذي يخص الطرف الجزائري ومساعدة عناصرها بطريق مباشر وغير مباشر على تبديد ما كان موجودا. التجرأ على التفسير والسترع الى التنظير في قضايا تاريخ البلاد قبل استكمال الشروط الضرورية التي تسمح بذلك. وهذه النقائص المنهجية ليست نقائص عرضية بل هي عضوية وجزء أساسي في تكوينها، واكب نشأتها ومرحلة نضجها على السواء.

وهناك ملاحظة أخرى قد تثير بعض الدهشة، وهو أن بعض الجوانب الايجابية، مثل اتساع الأفق وتعدد الاهتمامات ووجود بعض التجرد في معالجة الوقائع والأحداث كانت قد ظهرت بعض البوادر لها في فترة النشأة لتختفي في المرحلة التالية. وهو شيء يتعارض مع قانون التطور. وهذه النقائص لا يمكن أن تكون عفوية أو أنها ناجمة عن غير قصد لانها لو كانت كذلك لوقع استدراكها مع الزمن وهذا ما لم يحدث. وقد يعترض معترض بالإشارة الى أن أعمال بعض المؤرخين من الجيل الثالث والجيل الأخير لها خصوصيات تميزها عن التيار السائد داخل هذه المدرسة. وإذا كنا نقر أعمال بعض المؤرخين فإننا نلاحظ بأن هذه الخصوصية انما تثور وتندد بالغلو داخل هذه المدرسة ولكنها لا تضع طريقة عملها ولا منهجها محل مراجعة. مراجعة. ومن جهتنا فإننا لا نجد تفسيرا لهذا القصور المنهجي الخطير سوى كون هذه المدرسة تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من كيان قائم متمثل في الوجود الاستعماري. وهي ما دامت كذلك فأنه ترى أن من واجبها أن تقوم بدورها في تدعيم هذا الكيان وترسيخ دعائمه في مجال اختصاصها.

وأريد في الختام أن أشير بكوننا ورثنا عن الاحتلال حالة التخلف في جميع المجالات ، والدراسات التاريخية واحد منها. ولن تتحقق الانطلاقة في هذا الميدان ما لم تتم القطيعة مع هذه المدرسة وشل كل تأثير لها على توجيه الدراسات التاريخية في البلاد.